

موقف الاتحاد من مشروع الميزانية التكميلي

راينا تعديل المنشور والتذكير بموقف الاتحاد من مشروع الميزانية التكميلي الذي صدر عن قسم الدراسات منذ يوم 4 جويلية تعميما للفائدة وتجنبنا للفصل بين الأمور ومساعدة لمن يبخل على نفسه بالبحث:

اذ يسجل الاتحاد بايجابية الاجراءات المقترحة لمكافحة التهرب الضريبي والتجارة الموازية، فانه يعتبرها خطوة مهمة ولكنها غير كافية حيث غاب التنصيص على ضرورة تبني استراتيجية وطنية تجاه المسألتين واقتصرت القرارات المقترحة في مجملها على جملة من الاجراءات التي على أهميتها لا تعكس بالقدر الكافي التزاما صريحا بمكافحة الظاهرتين بصفة عميقة وجذرية.

- يعبر الاتحاد عن استياءه تجاه القرار الاخير للحكومة بالترفيغ بـ 100 مليم في اسعار المحروقات، ويعتبر هذا الإجراء متناقضا مع الثوابت والالتزامات الأخلاقية التي انبنى عليها الحوار الاقتصادي والتي تقتضي التوافق والتنسيق وعدم اتخاذ القرارات بشكل أحادي، ويعتبر الاتحاد هذا الاجراء من شأنه ان يهّمش الجهود المبذولة صلب لجنتي الدعم والمالية العمومية وخاصة وان اشغالهما ما زالت متواصلة كما يحمل الاتحاد المسؤولية كاملة للحكومة بخصوص الانعكاسات السلبية لهذا القرار على الاسعار وعلى القدرة الشرائية للمواطن، خاصة في ما يتعلق بسعر الغازوال الذي يؤثر بصفة مباشرة على كلفة المواد الفلاحية والصيد البحري والنقل.

////////////////////////////////////

ملاحظات الاتحاد العام التونسي للشغل

حول الوثيقة المرجعية لوزارة الاقتصاد والمالية بخصوص

"اجتماع لجنة القيادة المكلفة بالتوازنات المالية والحماية والتهرب الضريبي"

إعداد قسم الدراسات بالاتحاد

في إطار مداولات لجنة القيادة المكلفة بالتوازنات المالية والحماية والتهرب الضريبي، يتقدم الاتحاد العام التونسي للشغل في ما يلي بجملة من الملاحظات والمقترحات في علاقة مع الاجراءات المزمع اتخاذها بمقتضى قانون المالية التكميلي لسنة 2014.

1-ملاحظات عامة:

- اذ يسجل الاتحاد بايجابية الاجراءات المقترحة لمكافحة التهرب الضريبي والتجارة الموازية، فانه يعتبرها خطوة مهمة ولكنها غير كافية حيث غاب التنصيص على ضرورة تبني استراتيجية وطنية تجاه المسألتين واقتصرت القرارات المقترحة في مجملها على جملة من الاجراءات التي على أهميتها لا تعكس بالقدر الكافي التزاما صريحا بمكافحة الظاهرتين بصفة عميقة وجذرية.
- يعبر الاتحاد عن استياءه تجاه القرار الاخير للحكومة بالترفيغ بـ 100 مليم في اسعار

المحروقات، ويعتبر هذا الإجراء متناقضا مع الثوابت والالتزامات الأخلاقية التي انبنى عليها الحوار الاقتصادي والتي تقتضي التوافق والتنسيق وعدم اتخاذ القرارات بشكل أحادي، ويعتبر الاتحاد هذا الاجراء من شأنه ان يهّمش الجهود المبذولة صلب لجنتي الدعم والمالية العمومية وخاصة وان اشغالهما ما زالت متواصلة كما يحمّل الاتحاد المسؤولية كاملة للحكومة بخصوص الانعكاسات السلبية لهذا القرار على الاسعار وعلى القدرة الشرائية للمواطن، خاصة في ما يتعلق بسعر الغازوال الذي يؤثر بصفة مباشرة على كلفة المواد الفلاحية والصيد البحري والنقل • يعبرّ الاتحاد عن انشغاله تجاه عدم الازدحام بعين الاعتبار بعض من مقترحاته التي وقع تقديمها ضمن مداوالات لجنة المالية العمومية، وخاصة المقترح المتعلق بإعادة النظر في العلاقة بين المؤسسات العمومية المتدخلة في منظومة دعم المحروقات (STIR,STEG, ETAP,SNDP) في اتجاه تبسيط العلاقة بينها وتخصص كل منها في مجال واحد (تكرير وتوريد وتصدير وتوزيع.)

2- اقتراحات خصوصية:

النص الاصلي

التعليق / مقترح التعديل

5

تطورات غير ملائمة للمناخ الاجتماعي وارتفاع عدد الاضرابات (+4%) وعدد الايام الضائعة (36%)
يشكك الاتحاد في صحة هذه الأرقام كما يستغرب الربط الآلي بين الاضرابات وارتفاع البطالة ويوصي بحذف هذه الفقرة التي لا تستند الى مؤيدات موضوعية.

12

اتخاذ اجراءات عاجلة لدفع الاستثمار ولدعم المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية يؤكد الاتحاد على ضرورة الالتزام بالشفافية في التصرف في الاعتمادات المخصصة لهذه الاجراءات (100 مليون دينار) وعلى مبدأ اعطاء الاولوية للمؤسسات الاكثر تشغيلية والمنتجة في الجهات الداخلية.

12

تحسين الوضع الاجتماعي داخل المؤسسة والتشجيع على الرجوع الى العمل.
حذف عبارة " الرجوع الى العمل" وتعويضها بـ"تفعيل الحوار الاجتماعي صلبها."

17

قطب يتكون من بنوك ذات مساهمة عمومية (...) في اطار شراكة مع القطاع الخاص طلب مزيد من التوضيح حول ملامح الشراكة مع القطاع الخاص في هذا المجال مع التذكير برفض الاتحاد لخصخصة البنوك العمومية خاصة بعد ان تحملت المجموعة الوطنية اعباء اعادة راسميتها

25

التسريع بإصدار الامر المتعلق بقائمة الانشطة المستثناة من الانتفاع بالنظام التقديري التنصيص على اصدار هذا الامر بالتوازي مع دخول قانون المالية التكميلي حيز التنفيذ.

26

32

33

(بخصوص احترازاات وزارة العدل)

طلب من وزارة العدل شرح لأسباب احترازاتها على عدد من الاحكام المقترحة في قانون المالية التكميلي.

41

(كل الصفحة)

يرى الاتحاد ان الاجراءات المقترحة غير كافية ويقترح اضافة بعض الاجراءات المتعلقة بتوعية المواطن وترشيد الاستهلاك ودعم الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة

44

الترفيغ في الاجر الادنى المضمون الصناعي والفلاحي

حذف عبارة " الصناعي والفلاحي "

48

(مقترح جديد)

يتمسك الاتحاد باحداث معلوم بـ 2 دينار في اليوم الواحد على السيارات لغير المقيمين (2 د كمعدل لكلفة دعم المحروقات بالنسبة للسيارة الواحدة في اليوم)

49

ارساء مساهمة ظرفية استثنائية بالنسبة للأجراء

يرفض الاتحاد هذا الاجراء ويقترح تعويضه بمساهمة ذات طابع اختياري

52

التخفيض في نفقات الاجور ونفقات وسائل المصالح.....

تعويض عبارة " التخفيض " بـ التحكم "

54

تكفل الدول بديون وكالات الاسفار المنتسبة بولايتي توزر وقبلي (...)

اضافة شرط بان لا تكون لهذه الوكالات فروع في ولايات اخرى

54

اعادة هيكله قطاع التبغ من خلال اعادة هيكله راس مال الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد

طلب توضيح حول ضبط راس مال مصنع التبغ بالقيروان مع التاكيد على رفض الاتحاد لخصخصة الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد

54

إحداث شركة تصرف في أصول القطاع البنكي

طلب توضيح حول شركة التصرف في الأصول (دورها، أهدافها، مجال تدخلها وصلاحياتها)

قسم الدراسات والتوثيق 4 جويلية 2014